ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد: 08 العدد: 04(2023) ص660-669

التكييف الجزائي للاعتداءات الفرنسية على الهوية الجزائرية

المساس بالدين الإسلامي أنموذجاً

Penal conditioning of the French attacks on the Algerian identity

" Violating the Islamic religion as a model

فيصل بدري

مخبر الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر وقانون الأعمال
جامعة الجزائر 1، (الجزائر)

Bedri0903@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
19 فيفري 2023
تاريخ القبول:
21 مارس 2023

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التكييف الجزائي
- ✓ الهوية الوطنية
- ✓ مبدأ الشرعية

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية واحدة من أهم المسائل القانونية الشائكة المتعلقة بالتكييف الجزائي لسياسة فرنسا الاستعمارية في مواجهة الدين الإسلامي؛ الذي يعدّ أهم مرتكزات الهوية الوطنية للشعب الجزائري؛ ذلك أنّ المساس بالشعور الديني وبالشعائر الإسلامية ومقدساتها يعد واحداً من أبرز الأنشطة غير المشروعة، التي تكيف على أنها مساس واعتداء مباشر على الهوية الوطنية؛ وبتقصي الأبعاد التاريخية لهذه المسألة تمّ طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن وصف وتكييف سياسة فرنسا الاستعمارية في مواجهة الدين الإسلامي جزائياً؟ وبمعنى آخر؛ ماهي المقومات الواجب توافرها في تلك الوقائع لإسباغ الوصف الجزائي عليها؟ وما أبرز الآثار القانونية المترتبة على تحقق هذا الوصف ؟ وماهي العقبات والمشكلات التي يمكن أن تطال عمليات التكييف المرتبطة بتلك الوقائع ؟

Article info

Received
19 February 2023
Accepted
21 March 2023

Keywords:
- ✓ *national identity*
- ✓ *colonial crimes*
- ✓ *penal jurisdiction*

Abstract :

One of the most important issue in legal adaptation related to the France's colonial policy punitive measures against the Islamic religion; Which is the most important pillar of the national identity of the Algerian people; because the compromising of religious Islamic rituals and sanctities is one of the most prominent illegal activities, which have been adapted as infringement of national identity; By examining the historical dimensions of this issue, the following problem was raised: How can France's colonial policy be described and punitive in confronting the Islamic religion?

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مقدمة:

اقترن وجود الإنسان على الأرض بوجود الدين (السنهوري، 1936، صفحة 65)؛ بل إنّ غاية خلق الإنسان دينية، هي عبادة الله عز وجل كما قال في كتابه الكريم: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ، وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ سورة الذاريات الآية 56، الدين بتنظيم شؤون الحياة في مجال عادات الناس وعباداتهم، حتى أضحى ذا أهمية كبيرة في وجود الجماعات والمجتمعات الإنسانية، واستقرارها. (عبد الوهاب، 2001، صفحة 9) ممّا دفع العديد من الأنظمة والتشريعات المقارنة نحو دسترة الدين وجعله من مقومات دولة القانون (بوالديار، 2016، صفحة 123). وتبعاً للأهمية التي يحتلها الدين الإسلامي نحو دسترة الدين وجعله من مقومات دولة القانون، في شمال إفريقيا، فقد سعت فرنسا جاهدة وبكل السبل القضاء على الدين الإسلامي، وزعزعة مكانته المجتمع الجزائري؛ رامية من خلال ذلك إلى طمس الهوية الوطنية، لتسهيل مشروعها الاستيطاني الجزائر.

يستمد الموضوع محل البحث مكانته؛ من أهمية الربط بين الوقائع المادية المجرمة بالنظرية القانونية المعمول بها، في مجال التكييف الجزائي للانتهاكات الاستعمارية في الجزائر بالرجوع إلى آثارها المادية والنفسية، ومرجعياتها الزمنية ومقوماتها التاريخية، وتتجلى أهمية هذه الدراسة أيضاً؛ في الدور الذي قد تلعبه في رسم حدود قانونية لعمليات التكييف الجزائي، التي يمكن أن تطال السلوكيات الاستعمارية، في مواجهة الدين الإسلامي، وحرية المواطن الجزائري في ممارسة شعائر دينه، والاعتقاد بها؛ بالاستناد إلى أسس قانونية فعلية وفعالة، تمكن من نقل الوقائع المذكورة من محض آثار مادية ووقائع تاريخية، إلى وضعيات وأطر قانونية، تتيح للدولة الجزائرية ممارسة حقها في المطالبة بالتعويض عن المخلفات الاستعمارية في الجزائر .

تهدف هذه الدراسة - على وجه العموم – إلى تقييم فعالية النظرية العامة للتكييف، في استيعاب الأوصاف والوقائع الجزائية، المعبرة عن سياسة فرنسا الاستعمارية، في مواجهة الدين الإسلامي؛ من حيث إثارة وجود القواعد القانونية المجرمة لتلك السلوكيات على المستوى الدولي وانعكاس ذلك على المنظومة الجزائية الداخلية، من جانب، ومن جانب آخر تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص المشكلات التي قد تعترض عمليات التكييف، التي يمكن أن تطال تلك الوقائع على المستويين التشريعي والقضائي، وصولاً إلى اقتراح حلول ناجعة تخفف من حدة تلك المشكلات وترسم الطريق نحو إثارة مسؤولية فرنسا الاستعمارية عن جرائمها في الجزائر.

لما كان الدين الإسلامي، من مقدسات الشعب الجزائري، ومن مقومات الهوية الوطنية في الدولة الجزائرية عبر مراحلها التاريخية المختلفة؛ فقد كان المساس بالشعور الديني وبالشعائر الإسلامية ومقدساتها، واحداً من أبرز الأنشطة غير المشروعة، التي تكيف على أنّها مساس واعتداء مباشر على الهوية الوطنية؛ وبتقصي الأبعاد التاريخية لهذه المسألة يصح طرح الإشكالية الآتية: **كيف يمكن وصف وتكييف سياسة فرنسا الاستعمارية في مواجهة الدين الإسلامي جزائياً ؟** وبمعنى آخر؛ **ماهي أهم التطبيقات التاريخية لمساس فرنسا بالدين الإسلامي واعتدائها على شعائره ؟ وماهي المقومات الواجب توافرها في تلك الوقائع لإسباغ الوصف الجزائي عليها ؟ وما أبرز الآثار القانونية المترتبة على تحقق هذا الوصف ؟ وماهي العقبات والمشكلات التي يمكن أن تطال عمليات التكييف المرتبطة بتلك الوقائع ؟**

تبعاً للأهمية التي يحتلها موضوع هذه المداخلة؛ ولما كان من الضروري الربط بين أبعاده التاريخية وتطبيقاته الواقعية، من جانب، وبين جوانبه القانونية في شقها الجزائي؛ فقد كان من الضروري إعمال جملة من المناهج العلمية، التي من شأنها أن تحقق لهذا العمل نوعاً من التكامل وتظهر بالأساس في: **المنهج التاريخي**؛ الذي يعين على بحث الوقائع الاستعمارية، وإيجاد التفسيرات والتوضيحات حولها

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بإخضاعها للوصف والتحليل، لتتجلي بذلك – أيضاً – أهمية **المنهج الوصفي** الذي يقوم وصف وتشخيص جانب من جوانب سياسة فرنسا الاستعمارية في مواجهة الهوية الوطنية من خلال تعزيزها ببعض الشواهد التاريخية - متى أمكن – التي تؤكدها وتؤيد مضمونها، هذا إلى جانب **المنهج التحليلي**؛ الذي يبحث ويثير الجوانب القانونية النظرية ذات الصلة بموضوع البحث لتقرير أهميتها في تعزيز أهداف هذه المداخلة، وصولاً إلى العقبات والمشكلات التي يمكن أن تطال عمليات التجريم ومقومات التكييف المرتبطة بالوقائع الجرمية المطروحة .

سعياً للإجابة على الإشكاليات والتساؤلات التي يطرحها موضوع هذا العمل بإعمال المناهج العلمية المصرح بها آنفاً كان من الضروري تقسيم مضمون هذا العمل على مبحثين؛ يتضمن الأول منهما : تحديداً لمفهوم الجرائم الدينية الاستعمارية، بإثارة مقدماتها وجوانبها التاريخية من جانب ومناقشة مقوماتها وعناصرها القانونية من جانب آخر، ثمّ بحث مستلزمات تكييف تلك الوقائع ووسائله؛ بتحديد أنماط التكييف التي تقترن بتلك الوقائع، ودور النصوص الجزائية في إنفاذ مضمون تلك التكييفات، في حين يتضمن المبحث الثاني: تشخيصاً لأهم المشكلات والعقبات التي تطال عمليات التكييف المذكورة، بتقصي العقبات الموضوعية منها والمتعلقة بسريان النصوص المجرمة في ما يرتبط بعدم رجعية النصوص العقابية، وحظر القياس، ومبدأ الشرعية في المواد الجزائية، في المطلب الأول منه، في حين يثير المطلب الثاني تمحيصاً للمشكلات الإجرائية المترتبة عن تكييف وقائع المساس بالدين الإسلامي؛ خاصة إشكالية الاختصاص الجزائي بنظر تلك الوقائع ومشكلات إثباتها.

المبحث الأول: الجوانب النظرية في تكييف جرائم الاعتداء الفرنسي على الدين الإسلامي.

تعد نظرية التكييف الجزائي من نتاج قاعدة المشروعية المقترنة بإباحة الأنشطة والسلوكات الإنسانية؛ حيث تعد عمليات التجريم استثناء من الأصل، الذي يقول بأنّ الأصل في السلوكات والمعاملات هو الإباحة، حيث يتصدى الشارع لتنظيم الظواهر والأفعال التي تنطوي على هدر ومساس بالمصالح المعتبرة والجديرة بالحماية، ووسيلته في ذلك النصوص الجزائية الموضوعية بشقي التكليف والجزاء، (احمد، صفحة 304) تمهيداً لممارسة جهات الحكم الجزائية لوظيفتها في شأن تكييف الوقائع محل النظر؛

المطلب الأول: مفهوم الجرائم الاستعمارية الدينية:

تعد الجرائم الدينية واحدة من أكثر المفاهيم الشائعة التي لم تحظ بالعناية الكافية على المستويين الفقهي والقضائي، ولعلّ ذلك راجع إلى التباين الإيديولوجي والعقدي الذي يشهده العالم اليوم؛ ومن الثابت أنّ فرنسا قد ارتكبت العديد من الأنشطة وانتهجت العديد من السياسات، التي يمكن عدها من قبيل الأنشطة المحظورة الموصوفة بأنّها جرائمها دينية؛

الفرع الأول :الجوانب التاريخية للاعتداءات الاستعمارية على الدين الإسلامي:

كان التعليم في الجزائر غداة الاحتلال الفرنسي عربياً إسلامياً يقوم في مراحله الابتدائية على تعليم القراءة والكتابة، وحفظ القرآن، ونهل علومه البسيطة في الكتاتيب والمدارس والزوايا، وتضمنت مرحلتاه الثانوية والعليا تدريس العلوم النقلية؛ كالفقه والتفسير والقراءات، وغيرها من علوم القرآن والحديث؛ وكذا العلوم العقلية ومنها النحو والبلاغة والحساب والمنطق (سعد الله، 1998، صفحة 13). وقد أقر المستعمر بوجود أكثر من ألفي مدرسة للتعليم بكافة مستوياته في الجزائر قبل عام 1830 (بلاح، 2006، صفحة 148) ممّا دفعه إلى بحث المناهج والسبل التي تمكنه وتعينه على طمس هذه المقومات، وتجسد ذلك في :

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أولاً: انتهاج سياسة التنصير:

وبدأ ذلك في شكل موجة عدائية طالت التعليم العربي الإسلامي بعد أن رفع أحد قادة الحرب الاستعمارية ومنظريها بالجزائر الجنرال دوكرو " DOUCROT " تقريراً إلى نابليون الثالث يقول فيه بضرورة خلق العراقيل والمعوقات أمام المدارس الإسلامية والزوايا كلما استطعنا إلى ذلك سبيلاً (الاشرف، 1983، صفحة 129)، فعمدت فرنسا في سبيل ذلك إلى الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية بمقتضى قرار السابع من ديسمبر عام 1830م رغم تعهدها باحترام الدين الإسلامي، لتعمل بعدها على خلق نمط من التعليم يفرغ الشخصية الجزائرية من مضمونها، ويقضي على روح المقاومة لديها (بلاح، 2006، صفحة 152) لتمارس فرنسا بعدها سياسة التنصير الفعلية بعد أن رأى رجال الدين ومنهم مسؤولون رسميون أنّ الإسلام جعل من الجزائر بلداً لا روح له، حينما تغلب على المسيحية التي كانت سائدة فيها إبان العهد البيزنطي بزعمهم، وأنّ المسيحية قد تشكل جسراً يربط الجزائر بفرنسا، ويقتل انتشارها الروح الإسلامية في نفوس الجزائريين، ويقضي على اللغة العربية ويخفف من مقاومة الاحتلال. (وعلي، 1997 ، صفحة 34).

ثانياً: تكريس توجه الإدماج والفرنسة:

على ضوء ما كتبه أحد المسؤولين العسكريين في بدايات الاحتلال كما ذكره المؤرخ أجرون " ADJROON "بقول أنّ :" أنجع وسيلة للتوصل إلى سلام شامل ودائم في الجزائر، هي أن ننشر معارفنا وثقافتنا بين الأهالي " وتلك كانت قناعة معظم القادة والمسؤولين الفرنسيين المدنيين والعسكريين، (بلاح، 2006، صفحة 153) ليظهر هذا القول سياسة فرنسا في فرنسة الجزائريين وجعلهم رعايا فرنسيين تمهيداً لإدماجهم؛ أي بتكوين جيل من الجزائريين مطموس الروح والهوية، شديد التعلق بفرنسا وثقافتها، قابل للاندماج في شعبها والتجنس بجنسيتها، ليكون أداة لاستمرار الحكم الاستعماري بالجزائر، وذلك لمحو اللغة العربية والعلوم الإسلامية وآدابها، وتاريخ وجغرافية الجزائر من التعليم واستبدالها بتاريخ وجغرافية فرنسا . (بلاح، 2006، صفحة 154)

الفرع الثاني - المقدمات القانونية والفقهية في تجريم المساس بالدين الإسلامي:

تقوم جرائم فرنسا الاستعمارية في الجزائر على جوانب فقهية وعناصر قانونية يمكن بيانها كالآتي:

أولاً: التأصيل الفقهي للجرائم الدينية الاستعمارية الفرنسية :

تقوم الجرائم الاستعمارية الفرنسية على مفهوم؛ ينصرف إلى كل الأنشطة والسلوكات غير المشروعة المرتكبة من قبل السلطات الفرنسية الرسمية أو غير الرسمية، الرامية إلى تحديد الممارسات الدينية الإسلامية، والتضييق من نطاقها تحقيقاً لغايات المس الهوية الوطنية؛ وهي بهذا المفهوم تقوم على سلوك غير مشروع يمس أو يهدد مصلحة يحميها القانون الدولي الجنائي، وهي الحق في حرية المعتقد والممارسة الدينية، (الحسيني، 2013، صفحة 63) لتتصف الجرائم الدينية الاستعمارية بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المفاهيم والأنظمة التي قد تقاربها، فهي من جرائم الشعور التي تمس بالجوانب النفسية للضحايا، وأنّها من الجرائم الإرادية القائمة على القصد الجنائي المنطوي على سوء النية، وأنّها من جرائم الفكر، ذلك أنّها تطال الأفكار والجوانب المعنوية العقائدية للإنسان، وأنّها مرتكبة تحقيقا لأهداف استعمارية .(الحسيني، 2013، صفحة 64)

ثانياً: المقومات القانونية للجرائم الدينية الاستعمارية الفرنسية:

يقوم هذا النمط من الجرائم على عناصر مادية وأخرى معنوية وتنصب على محل يحميه القانون أساسه حق الإنسان في حرية الدين والمعتقد (قرقور، 2014، صفحة 31)؛ فأمّا عن العناصر المادية للجرائم الدينية الاستعمارية الفرنسية فتقوم على كل الأنشطة والسلوكات الواقعة مساسا

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بالدين الإسلامي باعتباره معتقداً دينياً ومقوماً للهوية الوطنية سواء كان هذا الاعتداء مادياً مباشراً ماساً بالشعائر الدينية أو المقدسات الإسلامية، أو معنوياً وغير مباشر يفهم ويستشف من الأنشطة الإدارية أو الاقتصادية أو العسكرية، إضافة إلى ما قد ينال القرآن الكريم والمصحف الشريف بوصفه رسالة سماوية من تحريف أو تزييف أو استخفاف، وكذا التعرض للفظ الجلالة والإساءة للأنبياء والصحابة رضوان الله عليهم، وإهانة باقي المقدسات والشعائر الدينية كالمساجد والمدارس القرآنية ومصنفات العلم الشرعي وغيرها، وما قد يصاحب ذلك من تعطيل لتلك الشعائر وتحويل لدور ومقرات ممارستها (الحسيني، 2013، صفحة 64).

أمّا عن الجوانب المعنوية لتلك الجرائم فتقوم على قصد الاعتداء على الدين الإسلامي، وانتهاك مقدساته والمساس بها، وما يلحق ذلك من نوايا وبواعث ذات أبعاد سياسية هدفها ضمان استمرار التواجد الاستعماري في الجزائر .

المطلب الثاني: متطلبات تكييف وقائع الاعتداءات الفرنسية على الدين الإسلامي:

لما كان التشريع الجزائي معبراً بارزاً عن الشخصية الاجتماعية السائدة في الدولة الواحدة، لإنطوائه على القواعد المعيارية التي تقر بما هو جائز في المجتمع الواحد؛ فقد كان له الدور الكبير في إضفاء وصف عدم المشروعية على بعض الأنشطة والسلوكات المخالفة، التي تقع مساساً بالقيم الإنسانية والاجتماعية السائدة، من خلال إعماله – من خلال نصوص التجريم - فكرة التكييف الجزائي في شقيها التشريعي والقضائي؛

الفرع الأول: أنماط التكييف التي تطال وقائع الاعتداء الفرنسي على الدين الإسلامي:

تقوم فكرة التكييف الجزائي على التشخيص التشريعي للمصالح الجديرة بالحماية الجزائية وتنظيمها بنصوص تقترن بجزاءات مناسبة، كأثر للمخالفات التي تقع مساسا بمضمونها (بلكوش، 2014، صفحة 75)، على أنّ تمتد هذه العملية التعامل الفعلي أو التطبيقي بمضمون تلك النصوص ومدى ملائمة الوقائع المادية لها (الحسيني، 2013، صفحة 92). ليتبين تأسيساً على ذلك تنوع التكييف بين تكييف قانوني وآخر قضائي؛

أولاً: التكييف التشريعي لوقائع الاعتداء الفرنسي على الدين الإسلامي:

ينصرف معنى التكييف القانوني أو التشريعي إلى العملية أو العمليات التي يتوجب أن يقوم بها المشرع حين يقرر بأنّ وقائع الاعتداء التي لحقت الهوية الوطنية الجزائرية في مقوماتها الدينية والعقائدية، بعد تعيينها وتحديد خصائصها -، تشكل جريمة، بإخراجها من دائرة الإباحة، كما تنصرف عملية التكييف أيضاً إلى تعيين الشارع لطبيعة تلك الوقائع، وإدراجها في عداد الجنايات أو الجنح، أو المخالفات، ليقال عندئذ أنّ التكييف القانوني قد انطبق في حالته الأولى على واقعة الاعتداء على الإسلام، في حين انصب حالته الثانية على الجريمة (وزير، 1984، صفحة 50)؛ وضمن نطاق تكييف الاعتداءات الفرنسية على الدين الإسلامي إبان التواجد الاستعماري في الجزائر، يلزم أن يشمل تكييفها القانوني تحديد المشرع لصورها ورسم أركانها، ثمّ وصفها تبعاً لطبيعتها وللآثار المترتبة عليها، إعمالاً للعلة من تجريمها، وترتيبها وإدراجها ضمن عناوين وتصنيفات متجانسة مع صور السلوك الجرمية الأخرى التي تقاربها، إعمالاً لطبيعة المصالح الجديرة بالحماية والعلل المتوخاة من التجريم (الحسيني، 2013، صفحة 64)، هذا من جانب العناية التشريعية بالوقائع الفرنسية المجرمة لذاتها من حيث طبيعتها المادية، أمّا من حيث وصف جرائم الاعتداء الاستعماري على الدين الإسلامي، من حيث درجة خطورتها استناداً إلى الآثار الجزائية المترتبة عليها؛ فيلزم - كما هو سائد في التشريعات والأنظمة المقارنة – أن تتنوع أوصاف تلك الجرائم بين جنايات وجنح حتى يسهل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تحقيق غايات التجريم وأهداف الضبط الجزائي. (الحسيني، 2013، صفحة 66)

ثانياً: التكييف القضائي لوقائع الاعتداء الفرنسي على الدين الإسلامي:

ينصرف معنى التكييف القضائي إلى العمل أو الأعمال التي يجب أن تباشرها جهات الحكم الجزائية، حين تقرر بأنّ الواقعة أو الوقائع المطروحة أمامها، تشكل جريمة قائمة ومحددة في القانون؛ وينصب هذا النوع من التكييف بدوره على الوقائع محل النظر بذاتها، حينما تبذل جهات الحكم بشأنها محض نشاط استيعابي تستخدم فيه ملكات الوعي والإدراك، هادفة من خلاله إلى التحقق ممّا إذا كانت تتوافر في هذه الوقائع تلك العناصر التي تحددها أو ترسمها نصوص التجريم أم لا؛ ويسمى هذا النشاط تثبيتاً، وقد ينصب التكييف القضائي على الجريمة بوصفها القانوني؛ حين تبحث جهات الحكم في طبيعتها بالنظر إلى مقدار ونوع العقوبة المترتبة عليها، وهي بذلك تبذل أنشطة ذهنية من نوع خاص، وفي إطار تكريس المسؤولية الجزائية الدولية ضمن ما يقر به القانون الدولي الجنائي (بوغزالة، 2010، صفحة 23) من أحكام وقواعد على غرار تلك التي تقر بها التشريعات الداخلية يلزم توافر شرطين أساسيين؛ الأول: وقوع فعل أو اعتداء على مصلحة دينية يحميها القانون متسماً بالصفة غير المشروعة، والثاني: نسبة هذا الفعل أو ذاك السلوك إلى أحد أشخاص المسؤولية الجزائية ناهيك عن اشتراط القانون الدولي الجنائي لشرط الضرر الفعلي والحال المؤكد أو مؤكد الوقوع المترتب عن الفعل أو السلوك المجرم والمحظور جزائيا ينتهك أو يهدد مصلحة يحميها قانونا، أو يصيب من أشخاص القانون الدولي. (عقاب، 2016، صفحة 233)

المبحث الثاني: المشكلات العملية في تكييف وقائع الاعتداء الفرنسي على الدين الإسلامي:

بإعمال القواعد النظرية التي تحكم عملية التكييف الجزائي، يظهر عجز هذه الأخيرة عن استيعاب الوقائع الجرمية الاستعمارية، محل البحث؛ إذ تعترضها العديد من العقبات الموضوعية والإجرائية، التي تعد في أصلها من المبادئ الأساسية، والقواعد الجوهرية التي تحكم التشريع الجزائي ليكون من المهم تشخيص هذه المشكلات في موضعها، حتى يسهل طرح المقترحات والتوصيات بشأنها في الأوان الذي يلزم فيه ذلك .

المطلب الأول: المشكلات الموضوعية في تكييف وقائع الاعتداء الفرنسي على الدين الإسلامي: تعترض مسألة تكييف وقائع الاعتداءات الفرنسية على الدين جزائياً العديد من المعوقات الموضوعية، منها المرتبطة بجوهر وقائع الاعتداء، ومنها المتصلة بنصوص التجريم القائمة، ليكون من المهم ولأجل إبراز فحوى تلك المعوقات، الوقوف على السلبيات التي تحول دون إنفاذ التشريع الجزائي القائم لمساءلة الجناة في الوقائع محل البحث؛

الفرع الأول: المشكلات المتعلقة بالوقائع الجرمية الاستعمارية:

ويظهر هذا النوع أو النمط من المشكلات في الجوانب الواقعية أو المادية لوقائع الاعتداء الاستعماري على الدين الإسلامي؛ إذ تعد هذه الأنشطة والسلوكات وقائع متقادمة تجاوزها الزمن الجزائي في أغلب جوانبها وجل أحكامها، إضافة إلى خصوصية الوضع القانوني السائد إبان تلك الفترة؛ حيث لم تكن المنظومة القانونية الجزائرية - إن وجدت – أو الفرنسية التي كانت مطبقة في الجزائر بوصفها مقاطعة فرنسية، كافية لإستيعاب الأنشطة الجرمية محل البحث. (حطابي، 2022، صفحة 75)

أولاً: الوضع السياسي وأثره في تجريم وقائع المساس بالدين الإسلامي:

من الثابت أنّ الجرائم الفرنسية الاستعمارية عموماً، والواقعة منها على الدين الإسلامي، بوصفه واحداً من أهم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية، لم تكن مناطاً أو محلاً للتجريم بل ظلت متسمة بوصف الإباحة تحت غطاء اعتبار سياسيات الحرب والاحتلال، ويتجلى ذلك في غياب

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

نصوص وتشريعات تجرم أغلب الأنشطة والسلوكات المذكورة؛ فالجزائر وإبان فترة الاحتلال كانت كياناً قانونياً عديم السيادة تفتقر إلى أدنى مقومات الدولة القانونية، عدا عنصر الشعب أو المفهوم البشري للدولة المعاصرة، وهذه الاعتبارات وأخرى - كانت عارضاً حال دون ممارسة الدولة الجزائرية - بعد الاستقلال - لحقها في توقيع العقاب ومتابعة الجناة في ما لحق رعاياها ومواطنيها ومقوماتها المادية والمعنوية من اعتداءات، لتظل مشكلة الأوضاع والاعتبارات السياسية قبل وبعد الاستقلال إحدى أهم المشكلات التاريخية ذات البعد السياسي التي يمكن أن تقف في وجه بحث تكييف وقائع المساس الاستعماري بشعائر الدين الإسلامي ومقوماته.

ثانياً: الجوانب القانونية ذات الطابع الجزائي:

وأهم هذه المشكلات تلك التي تتعلق بالمنظومة الجزائية القائمة حيث لم تكن الأنظمة القانونية السائدة إبان تلك الفترة تنطوي على تجريم للوقائع الاستعمارية محل البحث عدا تلك المتعلقة باحترام قوانين الحرب وأعرافها؛ ممّا يحول دون سلامة بحث التكييف الجزائي لهذه الوقائع، غير أنّ ذلك لا يمنع من إثارة مسؤولية فرنسا الاستعمارية طالما كان من الممكن صياغة نصوص خاصة تقيم تلك المسؤولية وتثير أسسها، على أن تتضمن في فحواها ما يقر بسريانها الزماني وحدودها الموضوعية.

الفرع الثاني: المشكلات المرتبطة بالنصوص الجزائية:

تعد مسألة التجريم والنصوص المنظمة لها عقبة مهمة في مجال مباشرة عمليات التكييف الجزائي بشأن المساس الاستعماري بمقومات الدين الإسلامي ذلك أنّه: " لا جريمة ولا عقوبة إلّا بقانون " (المادة1)كما أنّ المسؤولية الجزائية الناشئة عنها كأثر موضوعي للسلوكات غير المشروعة محل البحث تظل مرتهنة بتوافر شروطها وتحقق مقوماتها ؛

أولاً: إشكالية النصوص القانونية المجرمة للمساس بالدين الإسلامي:

قد تشكل نصوص التجريم في مجال التكييف الجزائي للاعتداءات الفرنسية على الدين الإسلامي - إبان تواجدها في الجزائر عقبة موضوعية كبيرة حالت دون مساءلة فرنسا عن جرائمها الاستعمارية لأسباب متعددة لعل أهمها تلك المتعلقة بالأسس العامة للتجريم؛ مبدأ قانونية التجريم والعقاب (سرور، 2000، صفحة 34) وقاعدة عدم الرجعية في سريان النصوص الجزائية، نتيجة لما تخلفه من أوجه للقصور بالأنظمة التشريعية القائمة وما تخلفه أيضاً من آثار سلبية في السياسة الجزائية المتبعة لبحث مسؤولية فرنسا الاستعمارية عن الجرائم محل النظر ومطالبتها بالتعويض نتيجة تحقق مقومات المساءلة الجزائية المذكورة، ناهيك عن مشكلة التقادم وأثرها في بحث تكييف الوقائع الجرمية محل النظر ضمن النظام الجزائي القائم.

ثانياً: الإشكاليات المتعلقة بتقرير المسؤولية الجزائية الدولية:

من الثابت أنّ تقرير مسؤولية فرنسا الجزائية عن جرائمها الاستعمارية - إلى جانب غيرها من الدول المستعمرة - يثير ومن غير منازع بعض الجدل على المستويين الفقهي والقضائي، لخروجها عن القواعد والحدود التقليدية، المرسومة في الشق الموضوعي من التشريعات العقابية، وهو ما ينعكس سلباً على مسألة بحث الأوصاف الجزائية المثلى لإسباغها على الوقائع الجرمية محل البحث؛ ولعلّ هذا النمط من المشكلات راجع لحداثة مفهوم المسؤولية الاستعمارية في شقها الجزائي (عقاب، 2016، صفحة 12) من جانب، واختلاف الأوصاف وتباين التكييفات التي يمكن أن تتخذها الأنشطة والسلوكات المنشئة لهذه المسؤولية، من جانب آخر.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المطلب الثاني: المشكلات الإجرائية في تكييف وقائع الاعتداء الفرنسي على الدين الإسلامي:

تقترن مسألة التكييف الجزائي في وقائع المساس الاستعماري بالدين الإسلامي بالعديد من المعوقات ذات الطابع الإجرائي، والتي يمكن أن تثأر على الصعيدين الداخلي والدولي؛ وتظهر هذه المشكلات على وجه التحديد في مسألة الاختصاص القضائي بنظر الوقائع الاستعمارية ذات البعد الديني وكذا إشكالية إثبات هذه الأخيرة .

الفرع الأول: المشكلات المتعلقة بالاختصاص القضائي:

ينصرف معنى الاختصاص القضائي إلى تلك الضوابط أو النصوص التي يخول بمقتضاها القانون جهة قضائية معينة سلطة الفصل في دعاوى معينة من غير أن تنحصر في مجال المحاكمة فحسب، بل يحدد المشرع بمقتضاها أيضا اختصاصات سلطات الضبط وجمع الاستدلالات، وسلطات الاتهام، والتحقيق (ابراهيم، 2014، صفحة 11)، لتظهر بذلك وتتبين وجمع العقبات التي قد تطال مسألة الاختصاص الجزائي وأثره في تكييف جرائم فرنسا الاستعمارية، والتي تتجلى في التنظيم الإجرائي الذي تحظى به نظرية الاختصاص الجزائي، من جهة، ومشكلة الأجهزة المختصة بإنفاذ قواعد هذا الأخير، من جهة ثانية؛

أولاً: مشكلة التنظيم الإجرائي للاختصاص في المواد الجزائية:

تعد مسألة التنظيم الإجرائي واحدة من أهم العقبات التي يمكن أن تعترض عمليات التكييف والمتابعة الجزائية التي يمكن أن تنشأ عنها؛ وذلك نتيجة غياب تنظيم إجرائي دولي متخصص – خلاف نظام روما الأساسي – الذي لا ينفذ الاختصاص الجنائي الدولي الدائم بمثل الوقائع الدينية المطروحة، ليقف كل ذلك كحائل إجرائي لممارسة عمليات التكييف التي يمكن أن تطال سياسة فرنسا الاستعمارية في مواجهة الدين الإسلامي.

ثانياً: المشكلات الهيكلية في الجهاز القضائي الجزائي:

وذلك نتيجة غياب جهاز قضائي دولي متخصص خلاف - المحكمة الجنائية الدولية – التي لا ينعقد لها الاختصاص بمثل الوقائع الدينية المطروحة، ليقف كل ذلك كحائل إجرائي لممارسة عمليات التكييف التي يمكن أن تطال سياسة فرنسا الاستعمارية في مواجهة الدين الإسلامي، ممّا يفرض ضرورة البحث عن حلول تشريعية ذات بعد إجرائي تتصل بهيكلة جهاز قضائي مختص يثير المسؤولية الجزائية الدولية للمستعمر الفرنسي ويبحث إمكانية تكييف الوقائع محل النظر.

الفرع الثاني: المشكلات المرتبطة بإقامة الأدلة على الاعتداءات الفرنسية على الدين الإسلامي:

تعد مشكلة الإثبات واحدة من أبرز العقبات التي يمكن أن تعترض إمكانية التكييف في ما يتضمن سياسة فرنسا الاستعمارية في مواجهة الدين الإسلامي، وتظهر هذه المشكلات على وجه التحديد في الأدلة اللازمة التي من شأنها أن تثبت وقائع الاعتداء على الدين الإسلامي، عدا تلك الوثائق التي تتضمن تعبيراً صريحاً عن نوايا فرنسا وتوجهاتها الفعلية نحو المساس بالدين الإسلامي، من جانب، ومن جانب آخر تظهر تلك العقبات في أعمال النظرية العامة للإثبات الجزائي، وتعارض مبادئها مع المطلوب في شأن تحقيق عدم مشروعية أنشطة فرنسا الاستعمارية، وتقرير مسؤولية فرنسا الدولية عنها.

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الخاتمة

تضمن هذا العمل عرضاً موجزاً ومركزاً لواحدة من أهم المسائل القانونية الشائكة المتعلقة بالتكييف الجزائي لسياسة فرنسا الاستعمارية في مواجهة الدين الإسلامي؛ الذي يعد أهم مرتكزات الهوية الوطنية للشعب الجزائري؛ والذي انتهى - هذا العمل - إلى القول بعجز المنظومة الجزائية الحالية عن استيعاب الأوصاف الجزائية لتلك السياسة وما يبرر ذلك هو جملة النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل كل جزئية من جزئيات البحث، ليقتضي الأمر تقديم جملة من التوصيات التي نرجو أن تكون ذات أهمية في المستقبل التشريعي القريب؛

يظهر من خلال هذا العمل أنّ الدين الإسلامي يعدّ واحداً من أهم مرتكزات الهوية الوطنية ومقوماتها؛ وتبعاً لذلك فقد كانت محل اهتمام منهج للحد من المقاومة العربية والإسلامية للاستعمار الفرنسي انتهجت فرنسا جملة من الحملات المنظمة الهادفة في فحواها إلى طمس الشخصية الجزائرية وإفراغها من محتواها ومنها سياستي التنصير والفرنسة والبحث عن مكنة إدماج المجتمع الجزائري بالشعب الفرنسي .

تقوم عملية تكييف وقائع المساس الاستعماري على مجموعة من المقومات الموضوعية والنظرية المجسدة في وسائل إجرائية معبر عنها بنصوص التجريم؛ وتظهر تحديداً في يلزم لإضفاء وصف التحريم على تلك السلوكات والوقائع.

تعترض عملية التكييف المذكورة العديد من المعوقات الموضوعية والإجرائية والتي تظهر أساساً فيما تحمله النظرية للتجريم من مبادئ تحول دون إضفاء وصف التجريم على الوقائع محل البحث ومنها مبدأ شرعية التجريم وتقادم الوقائع الجرمية وحظر سريان نصوص التجريم على الماضي ومشكلات النصوص الجزائية الأخرى التي يمكن الاستناد إليها لإثارة السلوكات المذكورة، كما تتجلى تلك المشكلات أيضاً على الصعيد الإجرائي للمتابعة الجزائية الناشئة كأثر لتكييف الوقائع الجزائية محل البحث.

قائمة المراجع

ابو القاسم سعد الله. (1998). تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الثاني، 1500-1830، الطبعة الاولى. بيروت، لبنان: دار الغرب الاسلامي.

احمد فتحي سرور. (2000). القانون الجنائي الدستوري. مصر: دار الشروق.

المادة1. (بلا تاريخ). الامر 66/156 المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم . الجزائر: الجريدة الرسمية .

بشير بلاح. (2006). تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الاول. الجزائر: دار المعرفة.

حسني بوالديار. (ديسمبر , 2016). مفهوم الدين واهميته في الدستور الجزائري،العدد 48 . مجلة التوصيل في الاقتصاد والادارة والقانون، جامعة عنابة.

صادق حطابي. (2022). جرائم الاستعمار الفرنسي ضد مقومات المجتمع الجزائري (السياسة الفرنسية ضد اللغة والدين والتعليم من 1870-1914 نموذجا). الجزائر: مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 10، العدد2.

عبد الرزاق السنهوري. (1936). اصول القانون. القاهرة.

عبد الصمد عقاب. (2016). المسؤولية الدولية عن الاساءة للأديان السماوية -اطروحة دكتوراه. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

عبد العظيم مرسي وزير. (1984). الشروط المفترضة . مصر: دار النهضة العربية- القاهرة.

عمار تركي السعدون الحسيني. (2013). الجرائم الماسة بالشعور الديني، دراسة مقارنة. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

فاطمة محمد عبد العليم عبد الوهاب. (2001). اثر الدين في النظم القانونية، دراسة مقارنة بين الاسلام والمسيحية اطروحة الدكتوراه. كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

محمد الصغير مسيكة. (2022). التكليف القانوني لجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر. الجزائر: مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 1.

محمد الطاهر وعلي. (1997). التعليم التبشيري في الجزائر، من 1830 الى 1904. الجزائر: منشورات دحلب.

محمد بلكوش. (2014). المصالح الجديرة بالحماية الجزائية، رسالة ماجستير. الجزائر: كلية الحقوق- جامعة الجزائر 1.

محمد بوغزالة. (2010). جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر (تكييفها القانوني وأثرها الاجتماعي). الجزائر: المجلة الجزئرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 47، العدد 2.

مدحت محمد عبد العزيز ابراهيم. (2014). القواعد العامة في مسائل الاختصاص لمأموري الضبط القضائي وأعضاء النيابة العامة. القاهرة: دار النهضة العربية.

مصطفى الاشرف. (1983). الجزائر " الامة والمجتمع " ترجمة : حنفي بن عيسى. الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب.

نبيل قرقور. (2014). الحماية الجزائية لحرية المعتقد - دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)